

تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات التأمينية كآلية لإدارة المخاطر

أ. عتّشاش يوسف بجامعة حسبيبة بن بوعلّي- الشلف

y.atchache@gmail.com

أ. الطيب بالولي جامعة قاصدي مرباح- ورقلة

tayebalouli@yahoo.fr

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في المؤسسات التأمينية باعتبارها أداة فعالة في الرفع من الأداء المالي، بالإضافة إلى إرساء مبادئ وأسس بغية تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات والمعلومات، بالإضافة إلى خلق آلية (المراجعة الداخلية ولجنة إدارة المخاطر) من أجل تفعيل مبادئ الحوكمة في المؤسسات التأمينية للتقليل من المخاطر المحتملة ومواجهتها والتي قد تنشأ اثناء ممارسة النشاط العادي لهذه الشركات.

باللغة الفرنسية

Le but recherché, consiste à étudier le rôle qui joue la gouvernance des sociétés des assurances, la quelle est considérée comme un outil efficace dans la réalisation financière. De plus, il s'agit d'instaurer les principes et les fondements en vue de l'accomplissement d'un ensemble d'objectifs. Ente autre, l'amélioration de degré de la transparence et de la clarté de la diffusion des informations et des données, ainsi que la création automatique (de l'audit interne et la commission de l'administration des risques). A l'effet de l'efficience de la gouvernance dans les sociétés des assurances pour diminuer les risques probables et faire face aux conséquences engendrées dans l'exercice ordinaire de l'activité des ces société.

مقدمة

يعتبر قطاع التأمين أحد الركائز الأساسية لإقتصاد أي دولة، إذ يعد أحد العوامل الأساسية للنمو والتطور الاقتصادي وكذا مؤشرا على مدى فعاليته وتطور اقتصاديات الدول. إن التغيرات المتسارعة التي شهدتها العالم، والتي مست القطاع الاقتصادي بشكل كبير، نتيجة لإفرازات العولمة وتزايد تحرر اقتصاديات السوق، وتحرر الملكية عن الإدارة، صاحبها توسعا وتطورا كبيرين لشركات التأمين سواء في مجال النشاط أو الحجم أو تنوع الخدمات التأمينية المقدمة و تزامنا مع تفعيل دور حوكمة الشركات في الرقابة على الأداء المالي، التي أصبحت تعتبر أداة فعالة للتأكد من موضوعية ومصداقية التقارير المالية، وهذا من خلال الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية، كما أصبح من الضروري تطوير طرق وأساليب الإدارة وكذلك أنظمة الإشراف والرقابة على شركات التأمين من أجل التقليل من المخاطر التي قد تنشأ عنها، ومن هنا نطرح الإشكال الموالي:

كيف يمكن الاستفادة من تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات التأمينية كآلية لإدارة المخاطر؟

وللإجابة عن التساؤل المطروح تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية الحوكمة ومبادئها

المحور الثاني: المؤسسات التأمينية و إدارة المخاطر

المحور الثالث: آليات إدارة المخاطر ودورها في تفعيل مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية

أولا: ماهية الحوكمة ومبادئها

1- مفهوم الحوكمة

1-1: لغة: مصطلح الحوكمة يعتبر من المصطلحات حديث الاستعمال في اللغة العربية بدأ استخدامه في بداية سنة 2000 م وهو أحد المحاولات العديدة لترجمة مصطلح (Governance) باللغة الإنجليزية، ويعود أصل هذه الكلمة إلى اللغة اليونانية (Kubernan) في القرن الثالث عشر والذي كان يعني استعمال بعد ذلك في اللغة قيادة الباخرة الحربية أو الدبابة، ثم استعمال بعد ذلك في اللغة اللاتينية بكلمة (Gubernare) في بداية القرن الرابع عشر بنفس المعنى، ثم ظهر في سنة 1478 في اللغة الفرنسية بمصطلح (Gouvernance) وكان يقصد به فن أو طريقة الحكم.

1-2: اصطلاحا: تشير الدراسات إلى عدم وجود اتفاق محدد بين الباحثين والممارسين على تعريف محدد

للحوكمة فكل يعرفها حسب وجهة نظره إليها ويمكن استعراض أهمها فيما يلي:

- تعرف على أنها " نظام متكامل للرقابة يتضمن مجموعة من الإجراءات القانونية والإدارية والمحاسبية وغيرها، والذي يرمى إلى اتساع نظام المساءلة وتحقيق المساواة عند تحديد حقوق أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية، وتحسين أدائها وتعظيم القيمة السوقية لأسهمها وتحقيق الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية التي تحقق منفعة مستخدميها"¹.

- تعرف على أنها " النظام الذي من خلاله يتم توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة والشفافية"²

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): تعرفها على أنها " نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها حيث تقوم بتحديد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المصارف، مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شئون المصرف، وهي أيضاً توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف المصرف ووسائل بلوغ تلك الأهداف، ورقابة الأداء"³

- تعريف معهد المدققين الداخليين: عرفها على أنها " العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح، من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ، مراقبة مخاطر الشركات، و التأكيد على كفاية الضوابط لانجاز الأهداف، و المحافظة على قيمة الشركة من خلال أداء الحوكمة فيها"⁴

- عرفت مؤسسه التمويل الدولية (IFC) سنة 1998 على أنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات و التحكم في أعمالها"⁴

2-محددات حوكمة الشركات :تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحوكمة وهي⁵:

محددات خارجية :تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة ويشمل الأنظمة، التشريعات والأجهزة الرقابية، معايير المحاسبة، معايير المراجعة، المؤسسات المالية والأسواق.

¹ - ابراهيم اسحق نسيمان " دور ادارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة" ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2009 ، ص 28

² - حماد، طارق عبد العال، " حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)"، الدر الجامعية، مصر، 2005،

³ - **Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)**, Principles of Corporate Governance, 2000

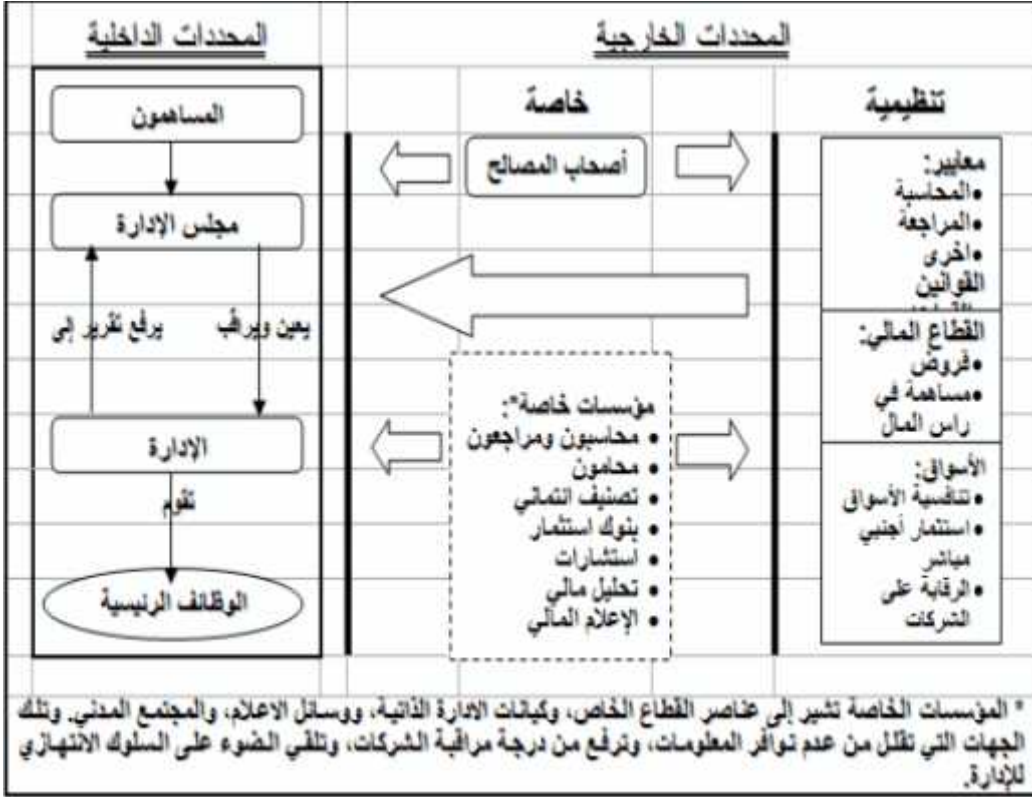
⁴ - محسن أحمد الحضيري " حوكمة الشركات" الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة - مصر، 2005 ، ص 07

⁵ - مليكة زغيب، سوسن زريق " دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة بالجزائر" مداخلة في ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06 و 07 ماي 2012 بجامعة بسكرة، الجزائر.

محددات داخلية: تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة وتشمل المساهمين، مجلس الإدارة والمديرين، أصحاب المصالح، المراجعة، طرق الإفصاح المحاسبي.

ويمكن تمثيلها بالمخطط الموالي:

مخطط 01: محددات حوكمة الشركات



المصدر: مليكة زغيب، سوسن زيرق "دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة بالجزائر"

مداخلة في ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية

لحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06 و 07 ماي 2012 بجامعة بسكرة، الجزائر.

3- مزايا الحوكمة

من بين المزايا التي تحققها الحوكمة في المؤسسات نجد⁶:

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المؤسسات ومن ثم الدول.
- رفع مستوى الأداء للمصارف ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة.
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية.
- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها لاتخاذ القرار.
- حماية المستثمرين بصفة عامة وتعظيم عائداتهم، مع مراعاة مصالح المجتمع.
- ضمان وجود هيكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة المصارف أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة على المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية لي أسس محاسبية صحيحة.
- تعظيم قيمة أسهم المصرف وتدعيم التنافسية في أسواق المال العالمية.
- تجنب انزلاق المصارف في مشاكل مالية ومحاسبية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد، ودرءاً لحدوث الانهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية.
- الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المصرف في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.

4- مبادئ الحوكمة

توجد العديد من المحاولات التي تهدف إلى وضع مبادئ لحوكمة الشركات التي تساعد في بناء المؤسسات على أسس سليمة وإصلاح قطاع الشركات وتطوير الأسواق وتعزيز الأنشطة الاستثمارية وتعزيز كفاءة الأسواق المالية والأنظمة المصرفية.

ومن بين المنظمات الرائدة في مجال مبادئ حوكمة الشركات نجد منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) و مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) والمؤسسات المالية الدولية (IFC) واتحاد المصارف العربية (UAB).

ونركز على ذكر المبادئ التي أشرفت عليها منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) والتي قامت بوضعها سنة 1999 و أدخلت عليها تعديلات سنة 2004 و تنقسم إلى ستة مجموعات وتدرج تحت كل قسم مجموعة من المبادئ التفصيلية كما يلي⁷:

⁶ سليمان، محمد مصطفى، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية،

4-1- توافر إطار فعال للحوكمة: يجب على إطار الحوكمة أن يعمل على رفع مستوى شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع دور القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون.

4-2- حماية حقوق المساهمين: تركز مبادئ الحوكمة على حماية المساهمين وتسهيل ممارسة حقوقهم كالحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة، والمشاركة الفعالة في القرارات الأساسية الخاصة بالشركة كالتصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وإعلان رؤيتهم بشأن السياسات المعتمدة في الشركة كسياسة مكافئة المسيرين وسياسة توزيع الأرباح.

4-3- المعاملة العادلة للمساهمين: من خلال ضمان المساواة في معاملة المساهمين بما في ذلك الأقلية والأجانب، ويتعلق الأمر بحقوق التصويت والحصول على المعلومات المرتبطة بنشاط الشركة والتغيرات التي تواجهها. كما يجب أن يحصل المساهمون على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

4-4- دور أصحاب المصالح بالنسبة للقواعد المنظمة للحوكمة: أي الإقرار بحقوق أصحاب المصالح كما حددها القانون وتشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بها من أجل خلق الثروة والوظائف وضمان الاستمرارية للشركات السليمة مالياً.

4-5- الإفصاح والشفافية: تؤكد قواعد ومبادئ الحوكمة على الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كل البيانات المتعلقة بالشركة بما في ذلك الموقف المالي، الأداء، الملكية والرقابة على الشركة، الأهداف والمخاطر التي قد تتعرض لها.

4-6- مسؤوليات مجلس الإدارة: ضمان التوجيه الاستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة على إدارتها، وضمان مسؤوليته تجاه الشركة وحملة الأسهم.

5- ركائز الحوكمة

يمكن اختصار الركائز التي تقوم عليها الحوكمة في المخطط الموالي:⁸

المخطط 02: ركائز حوكمة الشركات

ركائز حوكمة الشركات		
إدارة المخاطر	الرقابة والمساءلة	السلوك الأخلاقي
<ul style="list-style-type: none"> - وضع نظام إدارة المخاطر . - الإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة. 	<ul style="list-style-type: none"> - تفعيل إدارة أصحاب المصلحة في إنجاح الشركة. - أطراف رقابية عامة مثل هيئة سوق المال، مصلحة الشركات، البورصة، البنك المركزي في حالة البنوك التجارية. - أطراف رقابية مباشرة: المساهمون، مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، المدققين الداخليين، المدققين الخارجيين. - أطراف أخرى: الموردون، العملاء المستهلكون، المودعون، المقرضون. 	<ul style="list-style-type: none"> ضمان الالتزام السلوكي من خلال: - الالتزام بالأخلاق الحميدة. - الالتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد - التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالشركة. - الشفافية عند تقييم المعلومات. - القيام بالمسؤولية الاجتماعية. والحفاظ على بيئة نظيف

المصدر: طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، " حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات

الحوكمة في المصارف)"، الدر الجامعية، مصر، 2005، ص47

ثانيا: المؤسسات التأمينية و إدارة المخاطر

1- ماهية المؤسسات التأمينية

1-1: مفهوم التأمين:

عرف التأمين حسب الفقيه جيران على انه " : عملية تستند إلى عقد احتمالي من عقود الضرر ملزم للجانبين يتضمن لشخص معين مهدد بوقوع خطر معين المقابل الكامل للضرر الفعلي الذي يسبب هذا الخطر له"⁹

⁸ - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص47

وحسب بيسون " : التأمين هو عملية بمقتضاها يتعهد طرف يسمى المؤمن تجاه طرف آخر يسمى المؤمن له مقابل قسط يدفعه هذا الأخير له بأن يعوضه عن الخسارة التي ألحقت به في حالة تحقيق الخطر"¹⁰ و لقد عرفه المشرع الجزائري في المادة 619 من القانون المدني الجزائري " التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغ من المال، في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن"¹¹

و بالتالي يمكن القول أن التأمين هو عبارة عن العقد بين المؤمن و المؤمن له، فيلتزم الأول بدفع القسط، و الثاني بدفع مبلغ التأمين في حالة وقوع الخطر، و يعتبر هذا الضمان جوهر العملية التأمينية و تحقيقه يبقى محتملا غير مؤكد و غير مستبعد في آن واحد، و قد تكونت شركات التأمين التي تتخذ شكل شركات مساهمة لتقوم بعمليات التأمين المختلفة.

1-2: تعريف شركات التأمين: تعريف شركات التأمين بأنها:

- مؤسسة تجارية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم بتجميع الأقساط من المؤمن لهم، واستثمار الأموال المجمعة في أوجه متعددة تكون مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة كدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند وقوع المخاطر المؤمن ضدها، وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب¹².
- مؤسسة مالية التي تمارس دور مزدوج، فهي مؤسسة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها مؤسسة تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها في مقابل عائد يشاركون فيه.¹³
- منشأة تجارية تهدف إل تحقيق ربح، و يتحقق في حالة زيادة ما تحصله المنشأة من أقساط عن مقدار ما تتحمله من تعويضات، أما إذا حدث العكس فسوف تكون نتيجة نشاطها خسارة بالطبع لأن مقدار التعويضات يكون أكبر من قيمة الأقساط المحصلة.¹⁴

⁹ - إبراهيم أبو النجا" الأحكام العامة طبقا لقانون التأمين و التأمين الجديد"، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر، 1989، ص45

¹⁰ - قاسم نوال "دور نشاط التأمين في التنمية .الاقتصادية دراسة حالة الجزائر"، ماجستير، 2001، ص38

¹¹ - مولود ديدان" القانون المدني"، دار بلقيس للنشر،الدار البيضاء ، الجزائر ، 2006 ، ص102

¹² - أحمد نور " محاسبة المنشآت المالية " دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 86.

¹³ - منير ابراهيم الهندي " إدارة الأسواق والمنشأة المالية " توزيع مؤسسة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص402

1-3: خصائص شركات التأمين.

- تختلف شركات التأمين على الشركات الصناعية، حيث تتميز الشركات التأمين في الخصوصيات التالي:¹⁵
- تأثير كبير للسلطة الحكومية على النشاط، فهو في أغلب الأحيان إجباري.
 - يشكل عنصر المخاطرة جزءا مهما من النشاط التأميني لا يمكن الاستغناء عنه.
 - مردودية المنتجات التأمينية لا يمكن تحصيلها أو معرفتها إلا بعد سنوات من بيعها قد تصل إلى عشرة أو عشرين سنة في بعض الأحيان.
 - يؤثر التطور الاقتصادي والاجتماعي بصفة كبيرة على أداء الشركات التأمينية، ككثرة الحوادث و ظهور أخطار جديدة.
 - مستوى معرفة و الثقافة التأمينية للعملاء تبقى محدودة وضعيفة.
 - انعدام عنصر الثقة و الإخلاص رغم كونه أساس المعاملة التأمينية.
 - عدد المتعاملين إلى عهد قريب جد محدود وهو خاضع لاحتكار بعض الشركات.

2- إدارة المخاطر

2-1: مفهوم المخاطر: توجد عدة تعريفات للمخاطر يمكن أن نذكر منها كما يلي:

"المخاطر هي الحالة التي يمكن معها وضع توزيع احتمالي بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، وهنا يجب أن تتوفر معلومات تاريخية كافية تساعد في وضع هذه الاحتمالات، وهذه تسمى بالاحتمالات الموضوعية"¹⁶. " هي عدم انتظام العوائد، فتذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة ، وترجع عملية عدم انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية، كما أن لكل استثمار درجة معينة من المخاطر، وأن ما يسعى إليه المستثمر العادي هو تحقيق أعلى عائد ممكن عند مستوى مقبول لديه من المخاطر يتحدد وفق طبيعة المستثمر وعمره"¹⁷.

¹⁴ - محمود محمود السجاعي " الحاسبة في منشآت التأمين في ضوء المعايير المحاسبية لشركات التأمين " المكتبة العصرية للنشر

والتوزيع، المنصورة 2006، ص 26.

¹⁵ - حساني حسين " تقييم الاداء المالي في شركات التأمين، حالة شركة الوطنية للتأمين " ماجستير في إدارة الاعمال، ال 2007/2006 59.

¹⁶ - عبد الغفار حنفي "أساسيات الاستثمار والتمويل " مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004 ، ص 364

¹⁷ - محمود العتيبي وآخرون "الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق" ،عمان، الأردن، . 1990 ص 41

2-2 مخاطر نشاط التأمين:

تواجه شركات التأمين في ممارستها لنشاطها مجموعة من المخاطر يمكن تلخيصها في الجدول التالي¹⁸:

الجدول رقم : 01 مخاطر شركات التأمين

المخاطر العامة المتعلقة بالأعمال	مخاطر الاستثمار	المخاطر العامة المتعلقة بالأعمال
<p>مخاطر الاكتتاب :</p> <p>- المخاطر المتصلة بالحوادث، المخاطر الطبيعية، والمخاطر البشرية.</p> <p>- المخاطر المرتبطة بأخطاء التقييم، الضبط، النمذجة، والتعرض.</p> <p>- المخاطر المرتبطة بتقييم الاحتمالات.</p> <p>- المخاطر المتصلة بالتطور البيئي.</p>	<p>- مخاطر السوق: تقلب أسعار الأسهم، ومعدلات الصرف.</p> <p>- المخاطر المرتبطة باستخدام المنتجات المشتقة.</p> <p>- مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة التقلبات.</p> <p>- مخاطر السيولة:</p> <p>مخاطر تسهيل الأصول في حالات الإعسار.</p> <p>- مخاطر التطابق:</p> <p>مخاطر أن تكون التدفقات المتولدة عن الاستثمار لا تغطي بشكل كاف التدفقات الخارجة التي ستدفعها شركة التأمين.</p> <p>- المخاطر المتعلقة بالاستثمار في شركات أخرى.</p> <p>- مخاطر الائتمان: المخاطر المرتبطة بمعيدي التأمين والعملاء المدينون.</p>	<p>- المخاطر الإستراتيجية: قرارات خاطئة</p> <p>متعلقة بالأسواق، المنتجات، التقنيات، الابتكارات، الاكتسابات، والالتزامات.</p> <p>- مخاطر الرقابة: الغش، الخطأ الإنساني، عيب تقني، احتيال.</p> <p>- المخاطر القانونية :</p> <p>التنظيمات الجديدة، القوانين، اللوائح أو تغييرات جبائية يمكن أو تؤثر في الأعمال.</p> <p>- مخاطر السمعة: مخاطر الصورة السلبية تجاه الجمهور أو تجاه وكالات التقييم.</p> <p>- مخاطر داخلية: مخاطر متعلقة بالبنية التحتية وبنظم المعلومات.</p>

¹⁸- حبار عبد الرزاق " عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين-مع اشارة خاصة لحالة الجزائر" مداخلة في ملتقى وطني حول

الصناعة التأمينية الواقع العملي وأفاق التطوير - تجارب دول، يومي 04/03 ديسمبر 2012 ، جامعة الشلف، الجزائر.

المصدر: حبار عبد الرزاق " عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين- مع اشارة خاصة لحالة الجزائر" مداخلة في ملتقى وطني حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وأفاق التطوير - تجارب دول، يومي 04/03 ديسمبر 2012 ، جامعة الشلف، الجزائر.

2-3: إدارة المخاطر

يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها" عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلي الحد الأدنى"¹⁹

لذلك وجب تكوين لجنة خاصة بإدارة المخاطر يكون أعضائها من ضمن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وبعض المستشارين الخارجيين، وتكون مهامها محددة ومكتوبة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ويترتب عليها تحديد وإدراك كافة أنواع المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها المصرف، بما يشمل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الدول، ومخاطر السمعة، وأية مخاطر أخرى.

ثالثا: آليات إدارة المخاطر ودورها في تفعيل مبادئ الحوكمة في المؤسسات التأمينية

تتعرض شركات التأمين على غرار المؤسسات المالية الأخرى إلى العديد من المخاطر نتيجة لطبيعة النشاط الذي تمارسه والخدمات التي تقدمها للعملاء. في هذا الإطار لكي يضمن مجلس الإدارة فعالية هذه الوظيفة يستعين بلجنة إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية بهدف تحسين الحوكمة في الشركة وضمان أكبر فعالية في تحديد المخاطر التي تتعرض لها الشركة.

1- أهمية الحوكمة في المؤسسات المصرفية والتأمينية

تزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالمنشآت الأخرى، نظرا لطبيعتها الخاصة، حيث أن إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة من زبائن ومودعين ومقرضين، ولكن يؤثر أيضا على استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهم فيما يعرف بسوق ما بين البنوك وبالتالي يؤثر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي ومن ثم حتما على الاقتصاد ككل، وخاصة إثر التحولات العالمية التي حدثت من عولمة وتطورات تكنولوجية وسياسات التحرير المالي، الأمر الذي أدى حتما إلى ارتفاع حجم المخاطر على مستوى القطاع المصرفي، وبالتالي يمكن القول أن الحوكمة في

¹⁹ - حماد، طارق عبد العال، " إدارة المخاطر أفراد - إدارات - شركات - بنوك"، الدار الجامعية. للنشر والتوزيع، الإسكندرية،

المصارف لديها أهمية واسعة، باعتبار أن المصارف تحتوي على مجموعة من العناصر لا توجد في القطاعات الأخرى مثل التأمين على الودائع وإدارة المخاطر النظامية والنوعية وتقدير رأس المال المخصص للمقترضين ونظام الرقابة الداخلية وكذلك هيكل رأس المال، لذا لا بد من وجود نظام حوكمة واضح وجيد يساهم في توضيح حقوق وواجبات كل الأطراف المعنية، كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف بشكل جيد سيؤدي إلى زيادة الكفاءة التشغيلية، من خلال تخفيض تكاليف المدخلات وتعظيم أرباح المخرجات الأمر الذي يسمح بارتفاع قيمة المنشأة في السوق المالي.²⁰

2- دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر لتفعيل مبادئ الحوكمة

أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات علي ضرورة وجود لجان للمراجعة في المؤسسات التي تسعى إلي تطبيق الحوكمة ، وأشارت إلى أن وجود لجان المراجعة يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة في المؤسسة.

إذ تساعد المراجعة الداخلية - بما تقوم به من مساعدة المؤسسة التأمينية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر من اجل إدارة المخاطر والرقابة عليها - في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للمؤسسة التأمينية ، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيةها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة إدارة المخاطر. ومن بين المهام التي يقوم بها المراجع الداخلي لتفعيل مبادئ الحوكمة بهدف تقليل المخاطر هي:²¹

- وضع وتنفيذ خطة لمراجعة الحسابات على أساس المخاطر بفحص وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة شركة التأمين وكذلك الضوابط والأنظمة الداخلية للشركة ومدى التزام وامتثال جميع وحدات الشركة وجميع الموظفين لهذه الضوابط.
- ضمان أن جميع المجالات المتعلقة بالجانب التقني لشركة التأمين أنه تم مراجعته في الفترات المحددة لها.
- إصدار النتائج والتوصيات المتوصل إليها حول مدى الامتثال للقوانين والضوابط.

²⁰ شوقي بورقبة " الحوكمة في المؤسسات المصرفية " جامعة سطيف، الجزائر، 2009.

²¹ ساعد بن فرحات " بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين " مداخلة في ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس والنظرية والتجربة التطبيقية يومي 26/25 أفريل 2011 بجامعة سطيف، الجزائر.

الخاتمة

خلاصة القول أن من آليات إدارة المخاطر التي تفرزها عملية تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات التأمينية تتمثل في آليات داخلية وخارجية وأن المراجعة الداخلية هي الأساس التي تقوم على إرساء و تكريس مبدأ الشفافية و الإفصاح ،وأن عدم كفاية الإفصاح يعد مؤشرا على وجود ضعف في نظم الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص ما يلي:

- تقوم حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ أهمها الإفصاح و الشفافية في القوائم المالية للشركة؛
- العمل على منح صلاحيات ودور أوسع لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الإدارة مما يساهم في دعم وتشجيع المستثمرين.
- اعتماد آليات حوكمة الشركات التي من شأنها أن تعمل على زيادة جودة وشفافية الإفصاح؛
- تمثل حوكمة الشركات نظاما رقابيا فعالا لإحكام السيطرة على أداء شركات التأمين و حماية مصالح حملة الوثائق؛
- ضرورة تطوير البيئة القانونية المنظمة لعمل السوق المالي بحيث تلبي احتياجات الحوكمة؛
- العمل على تعزيز ثقافة ممارسة الحوكمة من خلال عقد البرامج التدريبية التي تعكس مفاهيم وثقافة تطبيقات الحوكمة.

المراجع

باللغة العربية

الكتب

- إبراهيم أبو النجا" الأحكام العامة طبقا لقانون التأمين و التأمين الجديد"، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون ، الجزائر، 1989
- حماد، طارق عبد العال، " حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)"، الدر الجامعية، مصر، 2005 ،
- محسن أحمد الخضيرى "حوكمة الشركات" الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة -مصر، 2005
- سليمان، محمد مصطفى، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر ، 2006
- مولود ديدان" القانون المدنى "،دار بلقيس للنشر ،الدار البيضاء ، الجزائر ، 2006
- أحمد نور " محاسبة المنشآت المالية " دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،

- منير ابراهيم الهندي " إدارة الأسواق والمنشأة المالية " توزيع مؤسسة المعارف، الإسكندرية، 2002
- محمود محمود السجاعي " الحاسبة في منشآت التأمين في ضوء المعايير المحاسبية لشركات التأمين" المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورية 2006
- حماد، طارق عبد العال، " إدارة المخاطر أفراد -إدارات -شركات -بنوك"، الدار الجامعية .لنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007
- عبد الغفار حنفي "أساسيات الاستثمار والتمويل " مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004
- محمود العتيبي وآخرون "الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق " ،عمان، الأردن، 1990

المذكرات

- ابراهيم اسحق نسمان " دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة" ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2009 .
- قاسم نوال "دور نشاط التأمين في التنمية .الاقتصادية دراسة حالة الجزائر"، ماجستير، 2001
- حساني حسين " تقييم الاداء المالي في شركات التأمين، حالة شركة الوطنية للتأمين " ماجستير في إدارة الاعمال، الشلف 2006/2007،

المجلات والمدخلات

- مليكة زغيب، سوسن زيرق "دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة بالجزائر" مداخلة في ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06 و 07 ماي 2012 بجامعة بسكرة، الجزائر.
- حبار عبد الرزاق " عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين-مع اشارة خاصة لحالة الجزائر" مداخلة في ملتقى وطني حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وأفاق التطوير - تجارب دول، يومي 04/03 ديسمبر 2012 ، جامعة الشلف، الجزائر.
- شوقي بورقية " الحوكمة في المؤسسات المصرفية " جامعة سطيف، الجزائر، 2009.
- ساعد بن فرحات " بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين" مداخلة في ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس والنظرية والتجربة التطبيقية يومي 26/25 أفريل 2011 بجامعة سطيف، الجزائر.

بالغة الأجنبية

- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), Principles of Corporate Governance, 2000.